

تبني إستراتيجية التنوع الاقتصادي

لتحقيق التحول التنموي في الجزائر

Adopting an economic diversification strategy
to achieve development transformation in Algeria

أحلام بن عمارة*

ahlem.benamara@univ-relizane.dz

تاريخ قبول النشر: 2024-12-28

تاريخ استلام المقال: 2023-11-22

Abstract:

There are strategies to achieve economic diversification used as a mechanism to enhance the development of the Algerian economy by expanding the scope of local production from local resources, reaching the support of export-related sectors. In fact, it poses a major challenge to the national economy in order to achieve a developmental transformation. This is what we are examining through the research paper.

Key words: Economic development, Development transformation, Reducing dependency, Economic diversification, Economic diversification strategies, Challenges of economic diversification.

* جامعة غليزان (الجزائر) - أستاذة محاضرة (ب)
prbenamara@gmail.com (المؤلف المرسل)

ملخص:

هناك استراتيجيات لتحقيق التنويع الاقتصادي المستخدمة كآلية لتعزيز تنمية الاقتصاد الجزائري بتوسيع دائرة الإنتاج المحلي من الموارد المحلية، وصولاً لدعم قطاعات ذات الصلة بالتصدير. وهو في الواقع، يشكل تحدياً كبيراً للاقتصاد الوطني بهدف تحقيق تحول تنموي. وهذا ما نبحث فيه من خلال الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، تقليص التبعية، التنويع الاقتصادي، استراتيجيات التنوع الاقتصادي، تحديات التنويع الاقتصادي.

مخطط المقال:

مقدمة

(1) مدخل نظري

(1-1) ماهية التنويع الاقتصادي

(2-1) فلسفة قيام التنويع الاقتصادي

(2) تبني التنويع الاقتصادي في الجزائر

(1-2) استراتيجيات تبني التنويع الاقتصادي

(2-2) تحديات تبني التنوع الاقتصادي

خاتمة

مقدمة:

إن سباق الدول نحو التحول التنموي أصبح رحلة مثيرة وملهمة تمثل رحلة التقدم والتطور لبلد أو مجتمع نحو التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان والتنافس ليس بين الدول فحسب، بل هو تحدي يجمع بين القيم والتكنولوجيا والرغبة في تحقيق تقدم حقيقى لدى الإنسان، وبالنظر إلى العوامل المختلفة التى تتطوي عليها هذه الرحلة، نرى أنها رحلة متعددة الأوجه، مثل تحسين التعليم، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الخدمات الاقتصادية المستدامة. ونظراً للاعتماد المتزايد على الموارد المالية المحدودة فى العديد من البلدان، فقد أصبح الإصلاح قضية مهمة تعكس الاستقرار الاقتصادي والاستدامة. إن الإصلاحات الاقتصادية ونمو التنويع والصناعة لتقليل الاعتماد على وكالة أو مصدر واحد يعنى أن هذا المفهوم أصبح نقطة نقاش فى السياسة الاقتصادية والوطنية والعالمية ويثير أسئلة مهمة حول التنوع الاقتصادي والتحول التنموي.

فى ورقة البحث، نطرح الإشكالية: كيف يمكن تنفيذ استراتيجيات تنويع اقتصادي فعال لدفع تحول تنموي للاقتصاد الجزائري قصد التغلب على التحديات المرتبطة به لتحقيق التنمية المستدامة؟

(1) مدخل نظري:

أصبح التنويع الاقتصادي مصدر قلق كبير للدول النفطية الربعية -مهما كان تطورها- نتيجة اعتمادها على قطاع النفط والغاز كمصدر وحيد للدخل عائق إلى عدم تنويع النشاط الاقتصادي. وهذا ما جعل تنبئ إستراتيجية لتنويع الاقتصاد أمر ختمى يسمح بتوفير مصادر أخرى للدخل على المدى الطويل¹. ودون شك، يكون هدف التنويع الاقتصادي هو تمتين النمو الاقتصادي، لما له من أهمية كبيرة تنعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية والفرعية².

(1-1) ماهية التنويع الاقتصادي:

في ظل الاقتصاديات الحديثة الفاعلة، يعمل التنويع الاقتصادي معلى الابتعاد عن الاقتصاد الربيعي الاتكالي الذي يعتمد على عوائد مالية خارجية غير مرتبطة بالعمليات الإنتاجية الاستثمارية³.

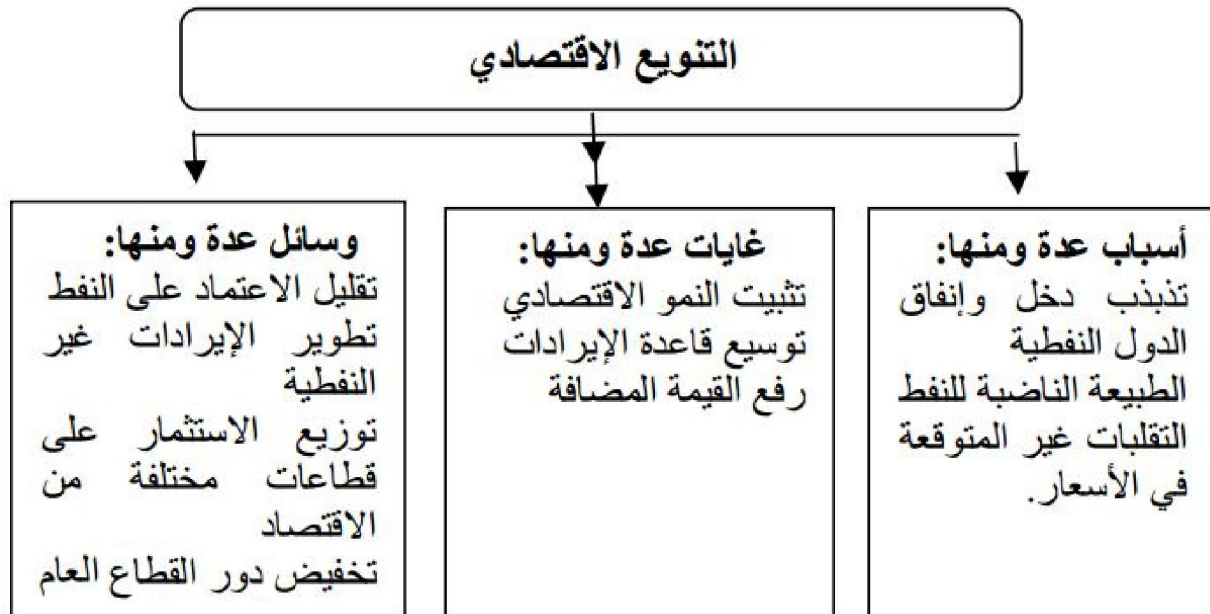
تتعدد النظرة للتنويع الاقتصادي، سواء نتح حيث التنويع الإنتاجي، تنوع مصادر الدخل، تنوع الصادرات⁴. وعليه، يُعرف **التنويع الاقتصادي** على أنه⁵:

- الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة؛
- التحول إلى هيكل إنتاجي متنوع أكثر بإدخال منتجات جديدة أو توسعة لمشاريع جديدة (تصور تعريفي لصندوق النقد الدولي)؛
- تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد؛
- تنويع الإنتاج في قطاعات إنتاجية جديدة وموجودة من قبل، تعمل على خلق إيرادات جديدة؛
- تنويع مصادر للإيرادات في الاقتصاد، بتنويع الأسواق المحلية الداخلية والأسواق الخارجية، بتقليص الاعتماد على عدد محدود من المنتوجات والخدمات؛
- تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد؛

- تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية، وخلق قاعدة إنتاجية مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نمو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.
مما سبق، يمكن تعريف **التنوع الاقتصادي** على أنه تنوع هيكل الإنتاج والاستثمار والأسواق في قطاعات اقتصادية جديدة مؤلفة للدخل.

يعمل التنوع الاقتصادي على تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نمو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع⁶. والغالب، أن الأسباب الداعمة لتبني أسنراتيدية التنوع الاقتصادي هي مرتبطة في الأدبيات الاقتصادي بوجود الاقتصاد الأحادي الريعي النفطي الغازي. ويعمل على تحقيق أهداف باتباع وسائل متعددة، مثل ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل - أسباب وغايات ووسائل التنوع الاقتصادي



المصدر: أسماء بللعماء & دحمان بن عبد الفتاح (2018)، «إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية»، مجلة "الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية"، المركز الجامعي تامنغست، المجلد 07، العدد 01، ص ص 329-353.

2-1) فلسفة قيام التنويع الاقتصادي:

- تركز سياسة التنويع الاقتصادي على الابتعاد عن التبعية لقطاع واحد مثل قطاع المحروقات، والعمل على وضع سياسة للتنويع الاقتصادي نختصرها في 7:
- تغيير نموذج النمو المعتمد من نموذج معتمد على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعا بمعنى تنويع الاستثمار في جل القطاعات مع الحرص على ضبط آليات النمو الاقتصادي نتيجة ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة إليه ذكية لاستقطاب رأس المال المحلي والأجنبي؛
 - تحسين كفاءة الإنفاق العام، عن طريق فرض عزل النفقات الحكومية الجارية على وجه الخصوص وبصفة تدريجية عن الإيرادات النفطية المتقلبة وذلك بهدف تعزيز مسارات النمو واستقرار الاقتصاد الكلي في الإقتصادات العربية النفطية فمن الواجب وجود إدارة مالية عامة قوية تستطيع التنبؤ بعائدات الموارد وتحديد مختلف المخاطر المالية على باقي الإيرادات والنفقات، ويتم ذلك مع مراعاة استخدام مختلف أساليب التقويم الخاصة بالبرامج الإنتاجية والنفقات سواء تم ذلك من خلال أو بعد وقت قصير من التنفيذ حتى يمكن معالجتها في الوقت المناسب؛
 - التفكير في تجسيد خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي: هادفة إلى التخفيف من التمويل المعتمد على العائدات النفطية؛
 - وضع برامج رقابة مستمرة على أداء المؤسسات: مع الحرص على توجيهها نحو القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد؛
 - إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص: وهذا في شتى النشاطات حتى يتم فتح المجال للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام؛
 - إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق لضبط الموارد؛
 - تعزيز الحوكمة الاقتصادية: عن طريق القضاء على الرشوة والفساد الإداري زيادة الشفافية وآليات الرقابة وبالأخص الرقابة على المال العام؛
 - ترشيد الإنفاق العام: ويتم تحقيق ذلك بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوزيعها حسب الأولويات وفي نفس الوقت العمل على إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية كونها تمثل القيمة المضافة للنهوض بالاقتصاد؛
 - الرفع من نسبة العمالة في القطاع الخاص: وتشجيع العمل فيه من شأنه رفع جودة التعليم وتنمية المهارات؛
 - التوجه نحو قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد المحلي: بدءا بتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي لتوفير مناصب جديدة للشغل وتكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات وهذا الاستثمار في الطاقات المتجددة.

بعد بلوغ مرحلة معينة من النضج، تنظر إلى استراتيجيات التنويع كمحرك للنمو، وهذا بوجود مخاطر وفرص وأدوات لازمة لتنفيذ هذه الإستراتيجية بنجاح⁸. وتتمثل إستراتيجية التنويع الاقتصادي في إستراتيجيات عدة، نلخص منها⁹:

- تنويع الأسواق:

يقصد به تنويع الصادرات من خلال تحقيق التعدد في هيكل الصادرات و/أو دخول أسواق جديدة للتصدير بشكل عام، كما يساهم تنويع الأسواق في التقليل من الصدمات الخارجية ومخاطرها ويفتح آفاقاً تجارية واقتصادية واسعة وواعدة للبلد المعنى.

- التنويع الصناعي:

ويقصد به تنويع الهيكل الإنتاجي أي جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً، وذو قاعدة صناعية واسعة وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على إنتاج أو قطاع واحد كما تساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة.

- والبدايل التنموية مع الشراكات الدولية:

بعد تحديد الصعوبات التي تواجه التنويع الاقتصادي وتحديد إجراءات لمواجهة هذه التحديات وتطبيقها، لابد من توفير بدائل تنموية والعمل على كسب شراكات دولية.

(2) تبني التنوع الاقتصادي في الجزائر:

منذ سنوات، عملت منذ الجزائر إلى تبني إستراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على تنويع الاقتصاد الوطني بطرق مختلفة ومستمرة من خلال المخططات التنموية، وذلك لتقليل الاعتماد على المحروقات كمورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، وهو ما يهدد الاستقرار الاقتصادي¹⁰. ولعل تعاظم اعتماد اقتصاد الجزائر على صادرات المحروقات، هو سوء تسيير للاقتصاد خاصة عند تهاوي أسعار المحروقات في السوق الدولية، مما يتطلب إجراء تحولات هيكلية للتنويع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد المبالغ فيه على عائدات المحروقات كمعوق أساسي للتنمية¹¹.

(1-2) استراتيجيات تبني التنوع الاقتصادي:

اعتمد تحقيق التحول الاقتصادي على الاستراتيجيات والتكتيكات التي تتبناها الدولة وتنفذها تدريجياً وعلى مدى فترة زمنية، وقد مناقشة أهم الاستراتيجيات لتعزيز التحول الاقتصادي في النقاط التالية¹²:

- تعزيز القطاعات الاقتصادية:

يعد تعزيز القطاعات الاقتصادية هدفاً أساسياً لتحقيق تنويع الاقتصاد بزيادة قدرته على تحقيق اكتفاء ذاتي أو التقليل من التبعية، وبالتالي خلق فرص العمل والعمل على تقليل الاعتماد على الواردات، من خلال:

- تعزيز البنية التحتية التي تعتبر اللازمة لتنويع المنتجات وتعزيز الصادرات؛
- توفير التمويل والدعم الضريبي للمؤسسات المحلية الناجحة؛
- التطوير التكنولوجي والبحث والتطوير في كل القطاعات الاقتصادية المحلية بهدف تحسين الكفاءة والجودة وزيادة القيمة المضافة؛
- تشجيع الابتكار الذي يعمل على تحسين القدرة التنافسية؛
- دعم رواد الأعمال للوصول إلى مشاريع واعدة؛
- الاهتمام بالتكوين والتدريب المهنيين لتأهيل وتزويد العمال بالمهارات المناسبة؛
- تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص.

- تعزيز القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بالتصدير:

يعد تعزيز القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بالتصدير أحد الأهداف الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الإيرادات في الجزائر، فصد تطوير متواصل لقدرات التصدير وزيادة المشاركة في الأسواق الدولية. ومن ذلك نذكر:

- مواصلة الاستثمار في قطاع الطاقة؛

- الصناعة التعدينية، خاصة في جنوب البلاد؛
- إنتاج المنتجات الغذائية والفلاحية؛
- الصناعات التحويلية (الملابس، الآلات والمنتجات الكهربائية...). ما يعزز من تطوير هذه الصناعة لتلبية احتياجات السوق المحلية والخارجية.

2-2) تحديات تبني التنوع الاقتصادي:

عند الحديث عن تحديات تبني تنوع اقتصادي في الجزائر، نجد اعتماد الاقتصاد الوطني على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 90% بكثير، والتي تعرف أسعارها تراجع من حين لآخر، وهو ما يؤثر على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي (ناتج محلي، موازنة عمومية، تضخم، ميزان المدفوعات، صندوق ضبط الإيرادات، احتياطي الصرف...).¹³

- يكون اتخاذ استراتيجيات تحقيق تنوع اقتصادي في الجزائر آثار وعواقب وتحديات، ومنها¹⁴:
 - تحديات الاستثمار في البنية التحتية، ومنها:
 - نقص التمويل: تواجه البنية التحتية تحديات متعددة بدءاً من نقص التمويل اللازم لتطوير وصيانة البنية التحتية الحيوية مثل الطرق والجسور والمطارات؛
 - تحديات في إدارة المياه: تعاني البنية التحتية المائية من تحديات كبيرة في الاستدامة المستدامة للموارد المائية وتحسين جودة وتوزيع المياه؛
 - النمو العشوائي للمناطق السكنية.
 - تحديات الاستثمار، ومنها:
 - قوانين وتنظيمات تؤثر في تحسين بيئة الاستثمار بسبب عدم وضوح بعض القوانين والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار؛
 - الإجراءات البيروقراطية الطويلة والمعقدة؛
 - عدم التوازن الإقليمي في توزيع الاستثمار عبر مختلف المناطق.
 - التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر، نجد أن هناك الإجراءات المعتمدة ومنها:
 - تنمية الطاقات المتجددة، يمكن للجزائر الاستفادة من مواردها الشمسية والرياح لتوليد الكهرباء والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري؛
 - تحسين إدارة المياه الذي يتطلب تطوير استراتيجيات لتحسين الإدارة والاستخدام المياه بشكل أفضل.

- التحديات الاجتماعية والتوازن الاقتصادي، ومنها:
 - البطالة وقلة الفرص الوظيفية؛
 - وجود تحديات صحية وبيئية.
- وتحديات التوازن الاقتصادي:
 - تعتبر الجزائر معتمدة بشكل كبير على صادرات النفط والغاز لتوليد الإيرادات، هذا يعرض الاقتصاد لمخاطر التقلبات في أسعار النفط العالمية، فهناك إجراءات متبعة لمواجهة هذه التحديات بتنمية القطاعات الواعدة مثل الصناعات التحويلية والزراعة المستدامة يمكن أن تخفف من التبعية على النفط والغاز.
- وختاما بالنظر لهيكله العديد من اقتصاديات دول العالم، ومنها الاقتصاد الجزائري-، فإن كثيرا ما يؤدي عدم كفاية التنوع الاقتصادي إلى زيادة التعرض للصدمات الخارجية، الأمر الذي يمكن أن يضر بأفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وخاصة أن أفقر بلدان العالم التي غالباً ما تكون صغيرة أو معزولة جغرافياً وغير ساحلية و/أو تعتمد بشكل كبير على فلاحية أولية أو معادن، لديها عموماً الهياكل الاقتصادية الأكثر تركّزاً، وعليه¹⁵:
 - يشكل التنوع الاقتصادي عنصراً أساسياً من عناصر التنمية التي يتحرك من خلالها أي بلد نحو هيكل إنتاجي أكثر تنوعاً، وبالتالي تعزيز مقاومته للصدمات الخارجية مع الشروع في السير على طريق النمو العادل؛
 - يلعب التوسع التجاري دوراً مركزياً في خلق فرص عمل جديدة ذات إنتاجية أعلى من شأنها أن تعزز النمو والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً من خلال التحول الهيكلي؛
 - وأن الاستثمارات في المهارات والبنية التحتية والمؤسسات وجودة الحوكمة تزيد من فرص نجاح التنوع وتؤثر بدورها بمدى التنوع.

خاتمة:

في ظل التحول التنموي الذي تسعى الجزائر لتحقيقه، يأتي التنويع الاقتصادي كأحد الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة، يمكن أن يفتح آفاقا وفيرة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال تقدير الصناعات التحويلية وتعزيز القطاعات الناشئة وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويمكن تعزيز مكانة البلاد على الساحة الاقتصادية العالمية، وتحقيق التوازن بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تعزيز فرص العمل وتحقيق البنية التحتية. ولن يتأتى ذلك إلا بالنظر بجدية لتحديات الاقتصاد الوطني.

من النتائج المتوصل إليها:

- يعد التنويع الاقتصادي تحدياً استراتيجياً تنموياً، يتطلب جهوداً متواصلة؛
- ينقاطع تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة في وضع استراتيجيات فعالة تتجاوز التحديات التي يعرفها الاقتصاد الوطني؛
- ولا تخلو إستراتيجية التنوع الاقتصادي من تحديات، وجب التغلب عليها لتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع المؤسسات المحلية؛

وبناء على نتائج التحليل، هناك مجموعة من توصيات لتبني تنويع اقتصادي يحقق التحول التنموي:

- الحرص على توجيه جهود تطوير المهارات وتحسين التعليم وتوفير قوى عاملة ماهرة؛
- وجب أن يكون القطاع العمومي والقطاع الخاص شركاء لوضع استراتيجيات متكاملة للاستثمار في قطاعات متعددة؛
- ووجب تحسين بيئة الأعمال بتنفيذ إصلاحات هيكلية وتعزيز البنية التحتية الموجودة أساس أول للتحديات التنموية المستقبلية.

الهوامش والمراجع:

- 1 محمد بلعدي (2008)، «التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟»، مجلة "دراسات اقتصادية"، جامعة الجلفة، المجلد 07، العدد 03، ص ص 189-204.
 - 2 حامد عبد الحسين الجبوري (2018)، «دور التنوع الاقتصادي في متانة النمو الاقتصادي»، 2018/02/21، الاطلاع في 2023/03/06،
<https://annabaa.org/arabic/economicarticles/14336>
 - 3 فطيمة بن عبد العزيز (2020)، «إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر البحث "الصناعات التقليدية"، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد 001، ص ص 315-332.
 - 4 فطيمة بن عبد العزيز (2020)، مرجع سبق ذكره.
 - 5 ارجع إلى:
 - عبد الحكيم علي & فريدة عزازي (2020)، «أثر التنوع الاقتصادي على النمو في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL (1972-2018)»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر البحث "الصناعات التقليدية"، جامعة الجزائر 3، المجلد 09، العدد 001، ص ص 358-333؛
 - فطيمة بن عبد العزيز (2020)، مرجع سبق ذكره.
 - Hakim BEN HAMMOUDA, Nassim OULMANE & Mustapha SADNI JALLAB (2009), «Quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord?», Revue économique, Paris, Vol. 60, n°01, pp. 133-155;
 - Commission économique pour l'Afrique -CEA- de l'ONU (2022), «La double équation de la diversification économique et de la transformation structurelle à Sao Tomé et Príncipe», 14/04/2022, consulté le 20/02/2023,
<https://www.uneca.org/fr/stories/la-double-%C3%A9quation-de-la-diversification-%C3%A9conomique-et-de-la-transformation-structurelle-%C3%A0>
 - 6 عاطف لافي مرزوك & عباس مكي حمزة (2014)، «التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق»، مجلة "الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد 08، العدد 31، ص ص 56-81.
- <https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/ghjec/article/view/5605/5221>

7 ارجع إلى:

- حامد عبد الحسين الجبوري (2016)، «التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية»، 2016/10/27، الاطلاع في 2023/05/14،

مقالة/90039-التنوع-الاقتصادي-واهميته-للدول-النفطية/https://www.odabasham.net/

- محمد بوطلاعة & نعيمة بن ديبش (2018)، «ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط -امكانية الاستفادة من تجارب دولية-»، مجلة "البشائر الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، المجلد 04، العدد 02، ص ص 296-313؛

- Hoda SELIM, Kamiar MOHADDES & Jeffrey NUGENT (2018), «Reforming fiscal institutions in resource-rich arab economies: policy proposals», Economic research forum, n° 1228, 18/09/2018,

https://ideas.repec.org/p/erg/wpaper/1228.html

8 Manager-go (2023), «Réussir sa stratégie de diversification», en ligne, consulté 23/01/2023,

https://www.manager-go.com/strategie-entreprise/strategie-de-

diversification.htm#:~:text=des%20revenus%20suppl%C3%A9mentaires.-

,Qu'est%20ce%20qu'une%20strat%C3%A9gie%20de%20diversification%20%3F,o
btention%20d'un%20avantage%20concurrentiel

9 موسى باهي & كمال رواينية (2016)، «التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، المجلد 03، العدد 05، ص ص 133-152.

10 عبد الحكيم عليلي & فريدة عزازي، مرجع سبق ذكره.

11 فطيمة بن عبد العزيز (2020)، مرجع سبق ذكره.

12 ارجع إلى:

- مجموعة البنك الدولي (2022)، «دعم القطاعات الناشئة والمبتكرة في الاقتصاد الجزائري»، تقرير، الاطلاع، 2023/03/17،

https://www.worldbank.org/en/home

- مجموعة البنك الدولي (2022)، «الجزائر: الآفاق الاقتصادية»، تقرير، الاطلاع، 2023/03/23،

https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2022

- بنك الجزائر (2023)، «التقرير السنوي 2023»،

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf

- أسماء بن طراد (2020)، «تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري»، 2020/02/25، الاطلاع، 2023/03/15،

https://caus.org.lb/تقييم-أداء-الاقتصاد-الجزائري-في-تعزيز

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE (2021)، «استراتيجيات تعزيز الصناعات الوطنية والمحلية: دروس من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية»، 2021،
<https://www.oecd.org/industry/ind/42492730.pdf>
- 13 ذهبية لطرش & شافية كتاف (2019)، «تحديات التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية»، مجلة "التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة"، مخبر البحث "الشراكة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي"، جامعة سطيف 1، المجلد 04، العدد 01، ص ص 30-56.
- 14 ارجع إلى:
- الوليد طلحة & طارق إسماعيل (2021)، «تمويل البنية التحتية في الدول العربية -التحديات والخيارات-»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص ص 12-13؛
- موقع Fanack water (2019)، «تحديات المياه في الجزائر»، 2019/06/30، الاطلاع في 2023/06/15،
<https://water.fanack.com/ar/algeria/water-challenges/>
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD (2024)، «مسودة إستراتيجية قطاع البنية التحتية»، النسخة العربية، ص ص 13-14،
<https://www.ebrd.com/infrastructure-sector-strategy-arabic.pdf>
- شوقي يعيش تمام & فريد علواش (2016)، «التحديات التي تواجه سياسة الاستثمار في الجزائر»، مجلة "الحقوق والحريات"، مخبر البحث "الحقوق والحريات في النظم المقارنة" جامعة بسكرة، المجلد 04، العدد 01، ص ص 10-20؛
- مقال (2023)، «تحديات إدارة مشاريع البنية التحتية في المدن الكبرى»، على الخط، الاطلاع في 2023/06/25،
<https://aot-vision.com/تحديات-إدارة-البنية-التي>
- 15 Ian GILLSON & Pierre SAUVE (2019), «Importance du commerce pour la diversification économique», 04/06/2019, consulté le 03/04/2023,
<https://trade4devnews.enhancedif.org/fr/nouvelles/importance-du-commerce-pour-la-diversification-economique>